المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام أدوات للذكاء الاصطناعي

د. عطيات هود فضل الله محمد صالح
كليات الخليج – السعودية

ملخص البحث:
يهدف هذا البحث إلى دراسة المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي، وهي قضية حديثة ومعقدة تثير العديد من التساؤلات القانونية والفلسفية. مع التطور السريع لأنظمة الذكاء الاصطناعي وتزايد اعتمادنا عليها في مختلف جوانب الحياة، أصبح من الضروري تحديد كيفية التعامل مع الأضرار التي قد تسببها هذه الأنظمة.
يناقش البحث ثلاثة أنواع رئيسية من المسؤولية المدنية التي يمكن تطبيقها. مسؤولية المُصنّع تُعد هذه المسؤولية الأكثر شيوعًا، حيث يمكن تحميل الشركة المصنعة أو المبرمجة لنظام الذكاء الاصطناعي المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن عيوب في التصميم أو الإنتاج أو البرمجة. مسؤولية المستخدم يمكن أن يتحمل المستخدم المسؤولية في حالة سوء استخدام النظام أو عدم الامتثال لتعليمات التشغيل، مما يؤدي إلى وقوع الضرر. مسؤولية الذكاء الاصطناعي ككيان مستقل: هذا هو الجانب الأكثر إثارة للجدل، حيث يتم النظر في إمكانية منح الذكاء الاصطناعي شخصية اعتبارية. محدودة، مما يسمح بتحميله مسؤولية مباشرة عن أفعاله.. يُسلط البحث الضوء على التحديات الحالية التي تواجه الأنظمة القانونية في معالجة هذه القضايا، مثل صعوبة إثبات العلاقة السببية بين فعل الذكاء الاصطناعي والضرر، وتحديد من هو الفاعل الحقيقي. لابد من تطوير قواعد قانونية جديدة تتناسب مع خصوصية أنظمة الذكاء الاصطناعي، ووضع تشريعات خاصة لتنظيم استخدامها.
الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي – المسئولية المدنية – المنتج –الروبوتات.

Civil responsibility arising from the use of artificial intelligence tools

Dr. Ateyat Hood Fadlallah Mohammed Saleh

Abstract:
This research aims to study the civil responsibility of artificial intelligence, a modern and complex issue that raises many legal and philosophical questions. With the rapid development of AI systems and our increasing reliance on them in various aspects of life, it has become essential to determine how to deal with the damage that these systems may cause.
This research aims to study the civil responsibility of artificial intelligence, a modern and complex issue that raises many legal and philosophical questions. With the rapid development of AI systems and our increasing reliance on them in various aspects of life, it has become essential to determine how to deal with the damage that these systems may cause.
The research discusses three main types of applicable civil responsibility. Manufacturer's Responsibility: This is the most common type of responsibility, where the manufacturer or programmer of an AI system can be held responsible for damage resulting from defects in design, production, or programming. User's Responsibility: The user can be held liable in cases of misuse of the system or failure to comply with operating instructions, resulting in damage. AI as an Independent Entity: This is the most controversial aspect, as it considers the possibility of granting AI a legal personality. Limited, allowing for direct responsibility for its actions. The research highlights the current challenges facing legal systems in addressing these issues, such as the difficulty of proving a causal link between AI actions and harm and identifying the true perpetrator. New legal rules must be developed that are appropriate to the specific nature of AI systems, and specific legislation must be enacted to regulate their use.

Keywords: Artificial Intelligence – Civil Responsibility – Product – Rob otics.

المقدمة

يشهد العالم حاليًا تطورًا سريعًا ومتزايدًا في مجال الذكاء الاصطناعي (AI). لقد اكتسبت هذه التقنية قدرة لافتة على محاكاة السلوك البشري واتخاذ قرارات مشابهة لقرارات الإنسان، وذلك بفضل الزيادة الهائلة في حجم البيانات المجمعة من نظم المعلومات ومنصات التواصل الاجتماعي وأجهزة إنترنت الأشياء، بالإضافة إلى التطور المذهل في القدرات الحوسبة والخوارزميات لمتطورة. نجد أن الذكاء الاصطناعي قد دخل العديد من المجالات مثل الصناعة والتجارة والهندسة والطب والتعليم والزراعة والخدمات المنزلية ورعاية كبار السن. .. الخ.

نجد أن أدوات وأجهزة الذكاء الاصطناعي تتميز بالقدرة على التفكير والإدراك وحل المشكلات واتخاذ القرارات من خلال جمع البيانات وتحليلها وترجمة اللغات، بل إنها أصبحت تدخل في علاقات قانونية وتبرم تصرفات قانونية. مع التطور المذهل لتقنيات الذكاء الاصطناعي، بدأت تظهر بعض الأضرار التي تلحق بالغير، مما يستلزم دراسة وتحديد الجوانب القانونية لهذه العلاقات وتحديد الأخطاء والأشخاص المسؤولين عن التعويض نتيجة الأضرار الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. نجد أن القواعد القانونية التقليدية غير كافية لتحديد المسؤولية المدنية عن أضرار الآلات الذكية. وقد أدى ذلك إلى محاولات لتكييف القواعد القانونية التقليدية وتوسيعها لتتماشى مع تقنية الذكاء الاصطناعي، بل حاول البعض ابتكار قواعد قانونية جديدة وأسس حديثة لتنطبق على تقنيات الذكاء الاصطناعي التي قد تكون مختلفة ومستقلة عن القواعد القانونية التقليدية.

أهمية الدراسة: تدور أهمية الدراسة في عدم كفاءة قواعد المسؤولية المدنية التقليدية في مواجهة الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، مما يحول دون حصول المتضرر على تعويض كامل، أو قد يُترك بدون تعويض بسبب تعدد الأشخاص المساهمين في إنتاج الأجهزة أو الروبوتات القائمة على الذكاء الاصطناعي وعدم معرفة الشخص المسؤول عن الضرر. وهذا يتطلب تدخل المشرع لوضع نظام قانوني متكامل يحدد بدقة آلية التعامل مع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ومواجهة الأضرار الناتجة عنها.

مشكلة البحث:

الذكاء الاصطناعي يُعد صورة من صور التقدم التكنولوجي، إلا أنه يثير العديد من الإشكاليات القانونية، خاصة فيما يتعلق بمدى ملاءمة التشريعات الحالية وقدرتها على استيعاب الخصائص الفريدة لهذه التقنية الحديثة. ويطرح البحث تساؤلًا عما إذا كانت المسألة تحتاج إلى تصور جديد يمكن على أساسه الحديث عن الشخصية القانونية لتقنية الذكاء الاصطناعي وما يترتب عليها في إقامة المسؤولية القانونية للروبوت على سبيل المثال، ومن الذي يتحمل المسؤولية في الأضرار.

اهداف البحث:

أ/ تحديد الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي.

ب/ دراسة ما إذا كان الذكاء الاصطناعي يمكن أن يعامل كشخص قانوني أو مجردة أداة أو له وضع قانوني خاص، وتأثير ذلك على إسناد المسئولية.

ج/ تحديد الطرف المسؤول: الإجابة على من يتحمل المسؤولية عن الضرر؟ هل هو المبرمج ام الشركة المصنعة أم المستخدم ام يجب إيجاد حلول جديدة لأسناد المسئولية.

منهج البحث:

اعتمدت على المنهج العلمي الحديث الذي يجمع بين الاستقراء والاستنباط باعتباره أقرب مناهج البحث العلمي المقارن.

الدراسات السابقة:

أ / التأصيل القانوني للمسئولية المدنية للآلات الذكية – احمد التهامي عبد النبي. تناولت الدراسة الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ومدى
ملائمة النظريات التقليدية في المسئولية المدنية، ومدى الحاجة إلى أطر قانونية مستحدثة، – خاصة بعدما أصبحت تلك الآلات أكثر استقلالية – لتحديد مسئولية تلك الآلات. هذا البحث يركز على ال آلات الذكية بشكل خاص مثل السيارات والأجهزة المنزلية الذكية.

ب/ المسؤولية المدنية الذكية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة مسحية مقارنة. محمد أحمد الشرايري تناولت الدراسة تطوّر تقنيات الذكاء الاصطناعي وانتشارها في مختلف

جوانب الحياة الإنسانية. هذه الدراسة تركز على كيفية توزيع المسؤولية المدنية بين الأطراف المختلفة التي لها علاقة بنظام الذكاء الاصطناعي مثل المصنع والمبرمج والمشغل.

اما بحثنا سيتناول المسئولية المدنية عن فعل أدوات الذكاء الاصطناعي يبحث في إمكانية ان يكون الذكاء الاصطناعي نفسه مسؤولاً قانونياً عن الاضرار التي يسببها، وهذا يفتح الباب لطرح تساؤلات قانونية وفلسفيه عميقة حول ما إذا كان يمكن منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مشابهة للشخص.

خطة البحث:

لقد قمت بتقسيم البحث لمقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس.

المبحث الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي وخصائصه

المبحث الثاني: أنواع المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي

تمهيد وتقسيم: تعد الفترة ما بين عامي 1940م –1950م بداية الذكاء الاصطناعي مع ظهور الشبكات العصبية، قام طبيبا أعصابا الي حساب منطقي للأفكار الأساسية في النشاط العصبي، وتوصلا إلى النموذج الرياضي الأول للعصب البيولوجي والاصطناعي. (عبد الكريم 2010)

في عام 1956، عُقد مؤتمر أسس مجال أبحاث الذكاء الاصطناعي ضمن ورشة عمل في حرم كلية دار تموث خلال صيف عام 1956م الذي شهد صياغة مصطلح "الذكاء الاصطناعي" لأول مرة على يد عالم الحاسوب الأمريكي جون ما كارثي ومنذ ذلك الحين، بدأت محاولات إعداد نماذج آلية قادرة على تحليل السلوك البسيط كالتعلم، لكنها لم تنجح. (عبد الهادي، 2015م).

توقع عالم الحاسوب مار فن مينسكي، في عام 1967، أحد مؤسسي معهد (ماساتشوستس، أن مشكلة الذكاء الاصطناعي ستحل بشكل كبير خلال جيل واحد. ومع ذلك، وبسبب المشاكل التي واجهها الذكاء الاصطناعي والضغط المستمر من الكونغرس، قطعت الحكومتان البريطانية والأمريكية تمويل الأبحاث، مما أوقف تقدمها. شهدت أبحاث الذكاء الاصطناعي صحوة جديدة في أوائل الثمانينيات بفضل النجاح التجاري للنظم الخبيرة،

وهي برامج ذكاء اصطناعي تحاكي المعرفة والمهارات التحليلية للخبراء البشريين. بحلول عام 1985، بلغت أرباح الذكاء الاصطناعي في السوق أكثر من مليار دولار، وعادت الحكومات لتمويله بقوة. في التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين، حقق الذكاء الاصطناعي نجاحًا كبيرًا. (عفيفي، 2015،)

يُعتبر الروبوت (الإنسان الآلي) من أبرز مجالات الذكاء الاصطناعي، ويهتم بمحاكاة الحركات البشرية أو الحيوانية. توجد تطبيقات عديدة للروبوتات، منها الروبوتات العسكرية لأغراض التجسس وتفجير الألغام، والروبوتات الطبية المستخدمة في العلاج والتشخيص. ففي عام 2004، استخدم الروبوت "دافنشي" بنجاح للمرة الأولى في مستشفى الملك خالد الجامعي بالمملكة العربية السعودية لإجراء عملية تكميم معدة نادرة لطفلة تعاني من السمنة المفرطة. (حويلي، 2013.)

تعريف الذكاء الاصطناعي وخصائصه: تعريف الذكاء الاصطناعي: بأنه لعلم الذي يمكِّن الآلات من تنفيذ الأشياء التي تتطلب ذكاءً إذا تم تنفيذها من قِبَل الإنسان.

الروبوتات بأنها: الأشياء الاصطناعية والميكانيكية التي تدخل العالم الواقعي، وتعالج ما تشعر به(د/ علاء عبد الرازق ،1999).

الذكاء الاصطناعي هو: القدرة على التصرف كما لو كان الإنسان هو الذي يتصرف من خلال محاولة خداع المستجوب وإظهار كما لو إن إنسانا هو الذي قام بالإجابة على الأسئلة المطروحة. (الفضلي، 2019).

عرّف بأنه: دراسة لجعل أجهزة الحاسوب تؤدي أشياء يقوم بها الإنسان بطريقة ما.

تتفق جميع التعريفات المذكورة على أن الذكاء الاصطناعي هو علم أو مجموعة تقنيات تهدف إلى جعل الآلة تحاكي السلوك البشري، أو تقوم بالأعمال بدلًا من الإنسان بعد التفكير والاستنتاج واتخاذ القرارات في بعض الحالات.

خصائص الذكاء الاصطناعي: تُظهر الدراسات أن الذكاء الاصطناعي ذو طبيعة خاصة لأنه يحاكي الذكاء البشري، ويتميز بعدة خصائص أهمها: أ/ القدرة على التعلم والإدراك: تتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بالقدرة على التعلم وإدراك احتياجات البشر. تقوم

الأجهزة بمراقبة السلوك البشري وتتبع العادات الروتينية (مثل الأخبار المفضلة أو الأماكن التي يرتادها). ترشيحات الأخبار أو الإعلانات التي تظهر للمستخدم هي نتيجة لتمثيل نماذج آلية لمجالات حياتية وتحديد العلاقات بين عناصرها، مما يؤدي إلى استحداث نتائج تتناسب مع الحدث، وذلك بناءً على المعلومات التي زودها البشر للجهاز مسبقًا لجعله قادرًا على الفهم والإدراك. بينما يرفض البعض فكرة قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على الإدراك لأنه لا يدرك من تلقاء نفسه إلا بعد تزويده بمعلومات مسبقة، يؤيد آخرون فكرة قدرته على التفكير نتيجة التعلم والإدراك. (خليفة 2020م)

للذكاء الاصطناعي قدرة على التعلم من الأخطاء، مما يُعد معيارًا هامًا للسلوك الذكي، حيث يعمل على تحسين الأداء بالاستفادة من الأخطاء أو ما يُعرف بالتعلم بالمحاولة والخطأ. إن قدرة الذكاء الاصطناعي على التعلم، الإدراك، والابتكار مرهونة بالتقدم التكنولوجي، فما هو مستحيل اليوم قد يكون سهلًا وميسورًا في المستقبل (العناني، 2022).

ب/ الاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرارات: تتميز أنظمة الذكاء الاصطناعي بقدرتها على العمل بمستوى معين من الاستقلالية، مما يمنحها القدرة على الاستنتاج بفضل المعلومات المسبقة التي يزودها بها الإنسان (طلبه ، 2000).

وبهذا، تصبح هذه الأجهزة قادرة على تقديم الاقتراحات والرد على طلبات المستخدم. يستطيع الذكاء الاصطناعي القيام بعمليات الاستدلال باستخدام نظام مطابقة الأصوات أو الأشياء، وبالتالي يمكنه الاستنتاج وفقًا للمنطق البشري (د/ مسعود، 2018).

ج / بعد أن امتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على التعلم والإدراك والفهم، كان من المتوقع أن يكون قادرًا بصورة منفردة على أن يتخذ القرارات، وألا يعتمد على أن يعطى أوامر معينة من سلطة بشرية أعلى منه توجهه. ولكن قدرته على اتخاذ القرارات بشكل منفرد -كما قلنا- تعتمد على ما تزوَّد به مسبقًا من معلومات وبيانات مخزنة بداخله، تساعده على أن ينفرد بهذه القرارات، ولكن قدرته على اتخاذ القرارات محدودة بنطاق معين، وهو نطاق عمله، فلا قدرة لديه في أن يتخذ أي قرار خارج هذا النطاق في حين أن هناك من يرى أن الذكاء الاصطناعي سيصبح أكثر ذكاءً من ذكاء الإنسان؛ وذلك نتيجة قدرته على التعلم، والإدراك، وجمع

المعلومات من كافة المصادر، سواء من الكتب أو المواقع، تحليلها، والاستنباط والاستنتاج في وقت سريع؛ بل يرى أصحاب هذا الرأي أن الإنسان سيصبح تابعًا للآلة التي أنتجها، وابتكرها، وطوَّرها؛ بل الأدهى والأمَرُّ أنهم يرون أن الذكاء الاصطناعي سيكون سببًا في فَناء البشرية (خليف ، 2020) .

د / معالجة كميات هائلة من البيانات: تتميز أنظمة الذكاء الاصطناعي بأنها تستطيع أن تعالج كميات هائلة وكبيرة من البيانات بسرعة وبجودة عالية، دون أن يؤثر ذلك على جهدها أو تتأثر بالعوامل التي يتأثر بها البشر من التعب أو الملل، وهو ما يؤكد قدرتها على الإنتاج في مختلف الظروف، كما أنه يساهم في تقليل نسبة الأخطاء التي من الممكن أن يقع فيها البشر، إضافةً إلى الدقة العالية في التنفيذ.

د / القدرة على محاكاة السلوك الإنساني: يقصد بذلك قدرته على محاكاة السلوك الإنساني، وما يمكن الجزم به؛ إذ إنَّ الغاية من فهم الذكاء الاصطناعي هي الاستفادة منه في معالجة المعلومات، والوصول إلى فهم الذكاء الإنساني؛ كفهم اللغة الإنسانية، والسلوك الإنساني؛ كون الإنسان هو منبع الذكاء الذي تلقته الآلة أو النظام الذكي (الشرقاوي، 2011).

ومما سبق نجد إلى أن الاستنتاج واتخاذ القرارات المنطقية لدى أجهزة الذكاء الاصطناعي يصعب أن تتساوى مع الاستنتاج البشري، فالذكاء الاصطناعي يستنتج بناءً على معلومات يزوده بها الإنسان. ولولا الإنسان وذكاؤه البشري، لما وُجد الذكاء الاصطناعي، وحتى مع تميزه في بعض المجالات كالحسابات، يظل هذا التميز نتيجة لتدخل العقل البشري وإشرافه على آلات وأجهزة الذكاء الاصطناعي، فالإنسان هو المنتج والمبرمج لهذه الآلات والأجهزة.

أهمية الذكاء الاصطناعي: تكمُن أهمية الذكاء الاصطناعي في المهام التي يؤديها بديلًا عن الإنسان، أو المهام التي يقوم بها لتسهيل قيام الإنسان بهذه المهام، فتتعدد أهمية الذكاء الاصطناعي بتعدد ما قد يقوم به من أعمال ومهام، ومن هذه المهام ما يلي:

أ/ الاحتفاظ بالخبرات البشرية المتراكمة، فبفضل استخدام الذكاء الاصطناعي تمكَّن البشر من الاحتفاظ بالخبرات البشرية المتراكمة؛ عن طريق نقلها وتخزينها بالآلات الذكية.

ب/ استخدام اللغات الإنسانية بدلًا من لغات البرمجة: تمكن الإنسان من استخدام اللغات الإنسانية والتعامل بها مع الآلات بدلًا من استخدام لغات البرمجة؛ كلغة بايثون وجافا، وغيرها من هذه اللغات الحاسوبية.

ج / يقوم الذكاء الاصطناعي بمساعدة البشر في العديد من المهام والأنشطة، فقد ظهر مؤخرًا الروبوت الطبي؛ للمساعدة في إجراء العمليات الجراحية والتشخيص، كما ظهر حديثًا الروبوت المحامي، والذي استعانت به إحدى شركات المحاماة بالولايات المتحدة الأمريكية.

د / يساعد الذكاء الاصطناعي على تحسين جودة المنتجات بصورة كبيرة؛ وذلك لدقته في تنفيذ العمل المطلوب منه، فضلًا عن ارتفاع الإنتاجية، وخفض تكاليف الإنتاج؛ مما يساهم في كبح جماح التضخم؛ من خلال الإنتاج، وتلبية حجم الطلب الكلي في الأسواق(شاهين).

المبحث الثاني:

أنواع المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي

التكييف القانوني للذكاء الاصطناعي: إنَّ فهم الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي يعتبر أمرًا حيوي وتقديم الحماية القانونية اللازمة، وضمان استخدام التقنية بشكل مسؤول وأخلاقي. وتتنوع القضايا القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي؛ من مسائل تتعلق بحقوق الملكية الفكرية والتنافسية، إلى المسائل المتعلقة بالخصوصية والأمان، وصولًا إلى التحديات الأخلاقية، والمسائل القانونية المتعلقة بالمسؤولية المدنية. تُعتبر الشخصية القانونية مفهومًا قانوني الشركات- حقوقًا والتزاماتٍ تحت القانون، ويمكن للكيانات القانونية أن تتخذ، إجراءات قانونية، وتكون مسؤولة عن أفعالها أمام القانون. ويرى أنصار هذه النظرية أن للذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية؛ نظرًا لما يمتلكه من شخصية مستقلة، وقدرة على اتخاذ القرار بصورة منفردة، وله ذكاء خاص في اختياره، ومن المعلوم أن للذكاء الاصطناعي إمكاناتٍ عاليةً تتجاوز بعض الإمكانات البشرية. ومن الأسباب التي استند إليها أنصار هذه النظرية ما جاء بقرار المجلس الأوروبي سنة ٢٠١٧ م والذي دعا إلى منح الشخصية المعنوية للروبوتات؛ للاعتبارات التي سبق أن ذكرها. كما أن المملكة العربية السعودية لها

السبق في منح الروبوتات الشخصية المعنوية. فقد صدر مرسوم ملكي خلال عام ٢٠١٧ بمنح الروبوت صوفيا الجنسية السعودية أثناء المنتدى الاقتصادي مبادرة استثمار المستقبل في الرياض. ومع ذلك، تفتح نظرية الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي أيضًا أبوابًا للفرص الجديدة، مثل: توسيع نطاق التكنولوجيا لتحقيق التفاعل الأكثر تقدمًا مع البيئة، وتعزيز قدرات الذكاء الاصطناعي في تطبيقاته المختلفة. لابد من منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية حل لا بُدَّ منه مع زيادة تطبيقاته وصوره في الحياة؛ إذ إنَّ تصرفاته الآن لا يمكن التمييز بينها وبين التصرفات التي تصدر عن البشر؛ ومن ثَمَّ يجب الإقرار بالشخصية القانونية.

نظرية انكار الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي: يرى أصحاب هذه النظرية أن الشخصية القانونية هي إطار يشبه الذمة المالية، لكنها لا تضم الأصول والخصوم أو الحقوق والديون، ولكن تتكون من المقدرة على اكتساب الحقوق، والالتزام بالواجبات، ومتى توافرت هذه المقدرة أمكن القول إن هذا الكيان له الشخصية القانونية. وعليه فإنه لا يمكن إضفاء الشخصية القانونية على الذكاء الاصطناعي؛ كونه عبارة عن آلة، ليس لها الشخصية، ولا تستطيع أن تميز بين الأفعال الجيدة والسيئة، كما أنها تعمل بناءً على بيانات ومعطيات زُوِّدت بها من قِبَل صانعها، فليس لها حرية الاختيار مثلما يدعي أصحاب الرأي الأول. (محمد، 2021).

إنَّ الهدف من منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية هو سد الثغرة التي قد تترتب على عدم منحه لها؛ إذ إنَّ الشخصية القانونية الممنوحة للذكاء الاصطناعي هنا ليست كالشخصية القانونية الممنوحة للبشر؛ وإنما شخصية قانونية مختلفة، محددة لهدف معين، هو محاسبته عن فعله.

الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية: الشخصية القانونية هي الصلاحية لا كتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات وهي، في الأصل تثبت للشخص الطبيعي، أي الانسان باعتباره قادرا على اكتساب الحقوق والتحمل بالواجبات، ولكن أيضا اعترف المشرع لمجموعات من الأموال او الأشخاص بالشخصية الاعتبارية، وفقًا للمادة الثالثة من نظام

المعاملات المدنية السعودي والمادة 29 من القانون المدني المصري والمادة 9 من القانون المدني الكويتي، "تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حيًا وتنتهي بوفاته". الشخصية القانونية للشخص الطبيعي تنتهي بوفاته الحقيقية أو الحكمية، مما يجعله غير صالح لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات.

عند بحث مدى توفر الشخصية القانونية في الذكاء الاصطناعي، نجد أنه نظام معلوماتي يتمتع بقدرات فكرية مشابهة للإنسان، فهو آلة تؤدي عمليات يقوم بها الذكاء البشري. ولكنه ليس شخصًا طبيعيًا تبدأ شخصيته بالولادة وتنتهي بالوفاة. بالإضافة إلى ذلك، لا تتمتع أغلبية كياناته بالإدراك المطلوب للشخصية القانونية؛ فأنظمة الذكاء الاصطناعي، كما أكد بعض الباحثين الأوروبيين والأمريكيين، ليست ذكية أو مفكرة بذاتها. بل هي أنظمة قادرة على إنجاز أعمال والوصول إلى نتائج ذكية دون ذكاء حقيقي بالمعنى البشري. فذكاء الآلة يتحقق من خلال الاستدلالات، أي تحديد أنماط معينة في البيانات، واستخدام المعرفة والقواعد والمعلومات المكونة وفق نماذج تستطيع الحواسيب معالجتها. (سوردين، 2020).

وبالتالي، فإن كيانات الذكاء الاصطناعي ليست أشخاصًا طبيعية ويستحيل أن تكون كذلك، كونها لا تتمتع باستقلالية عن الإنسان. كما أن افتراض منحها هذه الشخصية كابتكار قانوني لا يُعد اعتداءً على حقوق الإنسان فحسب، بل "قتلًا للجنس البشري وإبادته" باختفاء الإنسان لمصلحة الروبوت. هذا يفسح المجال لافتراض آخر، وهو أن يكون للذكاء الاصطناعي الشخصية الاعتبارية.

الذكاء الاصطناعي والشخصية الاعتبارية: طالب العديد من العاملين في مجال الذكاء الاصطناعي بضرورة مراجعة القواعد القانونية الحالية لاستيعاب الذكاء الاصطناعي، ليس فقط كتقنية جديدة تتطلب دراسة قانونية، بل ككيان يتمتع بخصوصية تؤدي إلى عدم قدرة القواعد التقليدية على التوافق معه. وقد بدأت خطوات في هذا الاتجاه ببطء، ومن ضمن المسائل التي نوقشت هي الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي. ورغم أن البعض يستبعد فكرة مقارنتها بالشخص الطبيعي، إلا أنهم يرونها منطقية إذا تعلقت بالشخص المعنوي.

معظم القوانين المقارنة، بما فيها القانون السوداني والمصري والكويتي، لا تعترف بالشخصية القانونية إلا للشخص الطبيعي والشخص المعنوي. (المالكي).

يكتسب الشخص المعنوي الشخصية القانونية، فيصبح قادرًا على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات؛ رغم أنه لا يتمتع ب التمييز وليس له إرادة. وهذا ما دفع غالبية التشريعات إلى تعيين نائب طبيعي له ليعبر عن إرادته ويتحمل المسؤولية المدنية الناتجة عن الأخطاء التي يرتكبها ممثله. دفع هذا البعض إلى اعتبار أن الروبوت له وضع قانوني جديد يشبه الشخص المعنوي، أي أن يحمل الروبوت شخصية قانونية خاصة. نرى أنه ما دام الإنسان يقف وراء هذه التكنولوجيا ويتحمل المسؤولية، فلا مجال لمقارنة الروبوت بالشخص الاعتباري الذي يُمنح لمجموعة من الأشخاص أو الأموال، طالما أن له نائبًا يمثله وأن البشر يقفون وراء تشكيل هذه الأشخاص الاعتبارية من جهة أخرى.

الذكاء الاصطناعي والشخصية الافتراضية: يتجه أنصار هذا الرأي إلى منح الشخصية القانونية الافتراضية للذكاء الاصطناعي، بافتراض أن هذه الأدوات والأجهزة لها القدرة والإرادة وأنها تستطيع اتخاذ القرارات والقيام بالأفعال بمفردها. يرتكز هذا الرأي على نظرية الخيال القانوني للشخصية القانونية، على أساس أنها الاتجاه المنطقي والقابل للتنفيذ، ومفادها أن البشر فقط هم من لديهم إرادة. وبالتالي، فإن الطريقة الوحيدة للاعتراف بالشخصية القانونية للشيء غير المادي هي عبر الخيال. (حسين 2007)

وهو ما يستلزم أن يكون لكيان الذكاء لاصطناعي إرادة، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق نظرًا؛ لأنه لا يمكن أن يصل إلى درجة الإنشاء أو البرمجة الكاملة دون تدخل أي إنسان طبيعي، وهذا لم يحدث حتى الآن وبالتالي، فإن هذه الكيانات أو التقنيات لا يمكنها أن تتحمل المسؤولية عما تقوم به من أعمال. يمكن القول بإمكانية منح الشخصية القانونية الافتراضية للذكاء الاصطناعي يقتضي الاعتراف لهذه الروبوتات أو الكيانات أو التقنيات بعدد من الحقوق الممنوحة لصاحب الشخصية القانونية، ومنها على سبيل المثال الذمة المالية والعمل، وغيرها من الحقوق التي يستحيل معها الاعتراف بها لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وذلك؛ لأن تقنيات الذكاء الاصطناعي مجرد أدوات تفتقر إلى الإرادة والوعي مهما بلغت درجة

تطورها بالمقارنة بالإنسان. ونرى أن محاولة منح الشخصية القانونية الكاملة للذكاء الاصطناعي هي محاولة من مطوريه للتهرب من المسؤولية عن أي أضرار قد تنتج عن عمل هذه التقنيات والأدوات، حيث إن منح الشخصية القانونية لا يستقيم إلا لمن يكون أهلاً لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات.

المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي: تعتبر المسؤولية المدنية من أهم موضوعات القانون المدني لارتباطها بأغلب الحقوق التي يتعامل بها الأشخاص، فهي أساس حماية الحقوق، ولكل فرد الحق في حماية حقوقه أيا ك...ولكل فرد الحق في حماية حقوقه أيا كان مصدر هذه الحقوق. المسؤولية المدنية في جوهرها هي إلزام المسؤول بتعويض المتضرر متى توافرت شروط المسؤولية. تنص المادة 137 من قانون المعاملات السوداني: ان كل فعل يسبب ضرر للغير يلزم فاعله بالتعويض.

تنص المادة 122 من قانون المعاملات المدنية السعودي: يكون الشخص مسؤولا عن الفعل الضار متي صدر منه وهو مميز. وتنص المادة 163 من القانون المدني المصري على أن كل خطأ سبب ضررًا للغير لزم من ارتكبه بالتعويض. كما نصت المادة 227 من القانون المدني الكويتي على: كل من أحدث بفعله الخاطئ ضررًا يلتزم بتعويضه. تُعرّف المسؤولية المدنية بأنها التزام على عاتق شخص بتعويض الضرر الذي أحدثه لآخر، نتيجة إخلال بالتزام يقع عليه القيام به.

بسبب التطور التكنولوجي والانتشار الواسع لاستخدام أجهزة وآلات الذكاء الاصطناعي في مجالات عديدة، والتي قد يترتب على استخدامها بعض الأضرار، بدأ القانونين يبحثون في طبيعة ومدى التكييف القانوني لتصرفات هذه الآلات ومسؤوليتها. تنقسم المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، شأنها شأن المسؤولية المدنية بصفة عامة، إلى مسؤولية عقدية ومسؤولية تقصيرية. قد تكون المسؤولية قائمة على العقد في حالة المسؤولية العقدية، أو تكون مسؤولية تقصيرية إذا حدث ضرر من الذكاء الاصطناعي خارج العلاقة التعاقدية.

لا تظهر المشكلة هنا عندما يكون من السهل تحديد الشخص المسؤول عن الضرر والعلاقة بين الخطأ والضرر وعلاقة السببية، أو عند توافر الضرر فقط والعلاقة بينه وبين الشخص المسؤول، وهو جوهر المسؤولية الموضوعية. لكن المشكلة تثور عندما يصعب تحديد الشخص المسؤول عن الضرر، لأنه قد يدخل في عملية الذكاء الاصطناعي أكثر من شخص، مثل المنتج، المبرمج، المالك، والمستخدم، وغيرهم. في هذه الحالة، قد يصعب تحديد الشخص المسؤول. كذلك، تثور المشكلة عندما تترتب على سلوك الذكاء الاصطناعي بعض الأضرار التي تلحق بالغير، ويصعب مواجهتها في ظل قواعد المسؤولية المدنية التقليدية. يعود ذلك إلى اتخاذ الذكاء الاصطناعي قرارات ذاتية دون تلقي أي أوامر من مالكه، مما يصعب التحكم فيه. وهذه هي الأسباب التي تجعله مصدرًا للمخاطر العامة، فلا يمكن تحديد ما إذا كان الضرر وقع نتيجة سلوك تعلمه من البيئة التي يستخدم فيها أم بسبب خلل في تصنيعه.

أنواع المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي: تنقسم المسؤولية المدنية إلى مسؤولية عقدية، ومسؤولية تقصيرية، ومسؤولية موضوعية وسنتناول كل منها. المسؤولية العقدية: عندما يدخل طرفان في تعاقد صحيح ولم ينفذ أحد الأطراف التزامه المحدد في العقد، يحق للطرف الآخر التحلل من التزامه، فضلاً عن المطالبة بالتعويض الذي يمكن تحديده في العقد ذاته. وإذا لم يحدد، يمكن للمحكمة تحديده بناءً على ما لحق المتضرر من خسارة وما فاته من كسب. يتحمل المدين الخسائر المتوقعة أو الممكن توقعها وقت تحمل الالتزام كنتيجة محتملة لعدم تنفيذ التزامه، ويتعين عليه الوفاء بالالتزام بالتسليم وفقًا للقدر والمواصفات المتفق عليها أو التي يكون المحل المسلّم مطابقًا للمواصفات المتفق عليها أو التي تطلبها قواعد المهنة وعرف التعامل. يعد اخلال بالعقد عدم قيام البائع بتسليم المبيع طبقًا للمواصفات المحددة في العقد. ففي أوروبا، إذا كان الروبوت غير مطابق للعقد، يحق للمشتري إنهاء العقد. تقوم المسؤولية العقدية عندما لا يكون أداء الروبوت كما هو متفق عليه في العقد، حتى ولو لم يحدث ضرر أو أذى. ويؤدي عدم مطابقة الروبوت لما هو محدد في العقد إلى إنشاء الحق في التعويض للمشتري؛ لذلك، لا يُجبر الدائن على قبول شيء غير

المستحق، حتى لو كان هذا الشيء مساويًا له في القيمة أو كانت له قيمة أعلى. كما يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التي كان عليها وقت التعاقد.

المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي: تعتبر المسؤولية المدنية من أهم موضوعات القانون المدني لارتباطها بأغلب الحقوق التي يتعامل بها الأشخاص، فهي أساس حماية الحقوق، ولكل فرد الحق في حماية حقوقه أيا كان مصدر هذه الحقوق. المسؤولية المدنية في جوهرها هي إلزام المسؤول بتعويض المتضرر متى توافرت شروط المسؤولية. تنص المادة 137 من قانون المعاملات السوداني: ان كل فعل يسبب ضرر للغير يلزم فاعله بالتعويض.

تنص المادة 122 من قانون المعاملات المدنية السعودي: يكون الشخص مسؤولا عن الفعل الضار متي صدر منه وهو مميز تنص المادة 163 من القانون المدني المصري على أن "كل خطأ سبب ضررًا للغير لزم من ارتكبه بالتعويض"، كما نصت المادة 227 من القانون المدني الكويتي على "كل من أحدث بفعله الخاطئ ضررًا يلتزم بتعويضه". تُعرّف المسؤولية المدنية بأنها التزام على عاتق شخص بتعويض الضرر الذي أحدثه لآخر، نتيجة إخلال بالتزام يقع عليه القيام به. بسبب التطور التكنولوجي والانتشار الواسع لاستخدام أجهزة وآلات الذكاء الاصطناعي في مجالات عديدة، والتي قد يترتب على استخدامها بعض الأضرار، بدأ رجال الفقه القانوني يبحثون في طبيعة ومدى التكييف القانوني لتصرفات هذه الآلات ومسؤوليتها.

تنقسم المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، شأنها شأن المسؤولية المدنية بصفة عامة، إلى مسؤولية عقدية ومسؤولية تقصيرية. قد تكون المسؤولية قائمة على العقد في حالة المسؤولية العقدية، أو تكون مسؤولية تقصيرية إذا حدث ضرر من الذكاء الاصطناعي خارج العلاقة التعاقدية.

لا تثير المشكلة هنا عندما يكون من السهل تحديد الشخص المسؤول عن الضرر والعلاقة بين الخطأ والضرر وعلاقة السببية، أو عند توافر الضرر فقط والعلاقة بينه وبين الشخص المسؤول، وهو جوهر المسؤولية الموضوعية. لكن المشكلة تثور عندما يصعب تحديد

الشخص المسؤول عن الضرر، لأنه قد يدخل في عملية الذكاء الاصطناعي أكثر من شخص، مثل المنتج، المبرمج، المالك، والمستخدم، وغيرهم. في هذه الحالة، قد يصعب تحديد الشخص المسؤول. كذلك، تثور المشكلة عندما تترتب على سلوك الذكاء الاصطناعي بعض الأضرار التي تلحق بالغير، ويصعب مواجهتها في ظل قواعد المسؤولية المدنية التقليدية. يعود ذلك إلى اتخاذ الذكاء الاصطناعي قرارات ذاتية دون تلقي أي أوامر من مالكه، مما يصعب التحكم فيه. وهذه هي الأسباب التي تجعله مصدرًا للمخاطر العامة، فلا يمكن تحديد ما إذا كان الضرر وقع نتيجة سلوك تعلمه من البيئة التي يستخدم فيها أم بسبب خلل في تصنيعه.

المسؤولية العقدية: عندما يدخل طرفان في تعاقد صحيح ولم ينفذ أحد الأطراف التزامه المحدد في العقد، يحق للطرف الآخر التحلل من التزامه، فضلاً عن المطالبة بالتعويض الذي يمكن تحديده في العقد ذاته. وإذا لم يحدد، يمكن للمحكمة تحديده بناءً على ما لحق المتضرر من خسارة وما فاته من كسب. يتحمل المدين الخسائر المتوقعة أو الممكن توقعها وقت تحمل الالتزام كنتيجة محتملة لعدم تنفيذ التزامه، ويتعين عليه الوفاء بالالتزام بالتسليم وفقًا للقدر والمواصفات المتفق عليها أو التي يكون المحل المسلّم مطابقًا للمواصفات المتفق عليها أو التي تطلبها قواعد المهنة وعرف التعامل. (منصور 2006.)

للإخلال بالعقد أشكال متعددة، منها على سبيل المثال، عدم قيام البائع بتسليم المبيع طبقًا للمواصفات المحددة في العقد. (محمد 2010).

ففي أوروبا، إذا كان الروبوت غير مطابق للعقد، يحق للمشتري إنهاؤه. وبالتالي، تقوم المسؤولية العقدية عندما لا يكون أداء الروبوت كما هو متفق عليه في العقد، حتى ولو لم يحدث ضرر أو أذى. ويؤدي عدم مطابقة الروبوت لما هو محدد في العقد إلى إنشاء الحق في التعويض للمشتري؛ لذلك، لا يُجبر الدائن على قبول شيء غير المستحق، حتى لو كان هذا الشيء مساويًا له في القيمة أو كانت له قيمة أعلى. كما يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التي كان عليها وقت التعاقد، فضلاً عن التزامه بضمان صلاحية المبيع للعمل وأن

يكون خاليًا من العيوب، ولا شك أن هذا الالتزام الأخير يُعد التزامًا تعاقديًا. (أمين، 2021).

يُشترط في العيب الموجب للضمان أن يكون غير معلوم للمشتري، وغير ظاهر، وغير موجودًا في المبيع قبل البيع، وأن يكون جسيمًا. فإن قواعد ضمان العيب الخفي ذات نطاق مرن، حيث تشمل الأضرار المادية الناجمة عن الأمان التي تحدثها الروبوتات القائمة على الذكاء الاصطناعي. (الفقي).

ويمكن ان تنطبق أحكام المسؤولية العقدية إذا لم يتم تسليم الروبوت وفقًا لأحكام العقد المبرم بين البائع (المنتج) والمشتري (المستخدم). من الواضح أن الروبوت مجرد سلعة أو منتج متبادل، ولذلك يرى بعض الفقه أن تطبيق قواعد المسؤولية التقليدية في حالة الإخلال بالعقد لن يسبب أي مشكلة. لأن تطبيق المسؤولية العقدية على الذكاء الاصطناعي لن يكون كافيًا لمواجهة الأضرار التي يحدثها، فضلاً عن أنها توجه للشخص الطبيعي في حالة إخلاله بالعقد، وليس للذكاء الاصطناعي، حيث إن هذا الأخير لا يمكن أن يكون طرفًا في العقد. وحتى إذا افترضنا قيام الأطراف بإضافة بنود في العقد لوصف قدرة الذكاء الاصطناعي ومخاطره، فإن العقد لن يولد سوى التزام ببذل عناية لا بتحقيق نتيجة. وطبقًا للقواعد العامة الواردة في القانون المدني، لا يكفي لإقامة المسؤولية العقدية وجود خطأ في جانب المدين وأن يلحق ضرر بالدائن، بل لا بد أن يكون هذا الخطأ هو السبب في الضرر. ومن هنا، يستطيع الشخص المسؤول عن الروبوتات الذكية التنصل من المسؤولية إذا أثبت أن الضرر الذي وقع يرجع إلى سبب لا يكون مسؤولاً عنه، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى صعوبة حصول الضحية على تعويض، ما لم يكن مستحيلاً. (أمين، 2021).

المسؤولية التقصيرية: تقوم المسؤولية التقصيرية على الاخلال بالتزام مصدره القانون، وهذه المسؤولية تفترض عدم وجود أي علاقة بين المدين والدائن، فالمسؤولية التقصيرية هي نظام يقوم على فكرة الخطأ الذي يرتكبه أحد الأشخاص ضد شخص آخر، أن المسؤولية التقصيرية تقوم على الخطأ، وهو الاخلال بالالتزام القانوني العام بعدم الاضرار بالغير. (العوضي ،2017). نجد أن الخطأ يقوم على عنصرين: أولهما مادي وهو التعدي، والثاني

معنوي وهو الأدراك التمييز. ويشترط لحصول المضرور على التعويض وفق لنظام المسؤولية التقصيرية أن يثبت الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما، ويمكن تطبيق ذلك على الشخص المسؤول عن الأضرار لناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، مثلاً: إذا اعتمد الطبيب على دعم القرار السريري المدعوم بالذكاء الاصطناعي لوصف الدواء، إلا أن البرنامج أصدر توصية خاطئة كان يمكن ملاحظتها وتم تجاهلها من قبل طبيب متخصص إذا وجد في مثل ظروفه، يمكن مساءلة الطبيب عن الأضرار الناتجة والإصابات ت المتوقع حدوثها بالمريض وليس عن التوصية الخاطئة الصادرة من الذكاء الاصطناعي(مالك، 2020).

تطبيق قانون المسؤولية التقصيرية على الذكاء الاصطناعي يواجه تحديات كثيرة، إلا انه يجب على المحاكم التي تواجه متطلبات المسؤولية الناشئة عن أفعال الذكاء الاصطناعي تحديد الشخص الاعتبار ي أو الطبيعي المسؤول عن الضرر الناجم عن تلك الأفعال. مما سبق نجد أن الاستقلالية المتزايدة للذكاء الاصطناعي في بعض الحالات تجعل من الصعب تقييم أساسا للمسؤولية، إذا لم يكن مستحيلا وايضا في الحالات الذي يتخذ فيه الذكاء الاصطناعي قرارات مستقلة، لا تكفي القواعد التقليدية لإقامة المسؤولية القانونية عن الضرر الذي أحدثه الروبوت. نجد أن تطبيق فكرة الحراسة على الذكاء الاصطناعي، تثير مشكلة ترجع إلى درج الاستقلالية التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي. حيث إ ن الإنسان الآلي الذي يستطيع اكتساب الخبرة والتعلم من أخطائه، فضلا عن اتخاذه القرارات الذاتية دون تلقي أي أوامر من مالكه، مما يصعب التحكم فيه. وهذا يجعله غير خاضع لرقابة وسيطرة حارسه وعدم تحقق مسئوليته إذا ثبت أن الضرر الذي وقع كان راجع الى فعل لم يكن مسئولا عنه. (محمد، 2021).

المسؤولية الموضوعية: الأصل في المسؤولية المدنية أنها وجدت لجبر الضرر وتعويض المضرور، وهذا ما يصعب تحقيقه من قبل المسؤولية المدنية في مجال الذكاء الاصطناعي، لذلك فإن لأوضاع القانونية الجديدة التي تثيرها تقنية الذكاء الاصطناعي تقتضي معالجة مختلفة عن القواعد التقليدية بشأن تحديد الشخص المسؤول عن ضرر الآلات ذات الذكاء

الاصطناعي، حيث يجب هجر الأسس التقليدية التي تقوم على العيب والخطأ والبحث عن أسس جديدة تبرر المسؤولية المدنية في مجال الذكاء الاصطناعي. (أمين، 2021)

أقترح بعض الفقهاء قيام المسؤولية الموضوعية وفرضها عن طريق التعامل مع استخدام الذكاء الاصطناعي في بعض الأماكن وفي الظروف على أساس أنه نشاط غير طبيعي، وهذا ما يؤدي إلى الخروج على النظام التقليدي للمسئولية المدنية والتي تتطلب الخطأ كأساس له. ووفقا للمسئولية الموضوعية يكتفي المضرور بإثبات الضرر دون الحاجة إلى إثبات الخطأ والمسؤولية

الموضوعية هي مسئولية عن عمل ليس للخطأ دور فيه ووفقا للمسئولية الموضوعية يكتفي المضرور بإثبات الضرر دون الحاجة إلى إثبات الخطأ والمسؤولية الموضوعية هي مسئولية عن عمل ليس للخطأ دور فيه. ويعرفها البعض بانها المسؤولية التي يكفي لقيامها وجود علاقة سببية بين الضرر والنشاط مصدره دون النظر إلى خطأ المسؤول، حتى لو كان النشاط ذاته سليم وصحيح فتقوم المسؤولية إذا توافر ركنيها من ضرر ورابطة السببية بينه وبين فعل المدعي عليه ووفقا لهذه المسؤولية فإنه لا يجوز للمسؤول نفي مسئوليته ولو عن طريق قطع السببية بين فعله وبين الضرر، فإن تأسيس المسؤولية على مجرد وجود الضرر، تحقق للمضرور حماية حقيقية ويعفيه من إثبات الخطأ من جانب المسؤول. ونرى أنه في الذكاء الاصطناعي البحث عن الشخص المسؤول أمرا صعباً خاصة عندما يكون برنامج تشغيل الذكاء الاصطناعي مفتوح المصدر، وأيضاً عندما يكون أكثر من شخص ساهم في انتاج السلعة أو المنتج، وكذلك يواجه الذكاء الاصطناعي العديد من التحديات، لأنه لا يمكن السيطرة عليه، لأن عنصر الخطر داخل في وظيفته، وهذا ما جعل الذكاء الاصطناعي مصدر للمخاطر، كذلك قد تكون الصعوبة في بعض حالات الذكاء الاصطناعي إلى انه نظام قائم على التعلم الذاتي ويمكنه اتخاذ قرارات مستقلة، وبالتالي يكون من الصعب إثبات وجود عيب في المنتج ذو الذكاء الاصطناعي، خاصة إذا كانت تلك العيوب موجودة بالمنتج لحظة الخروج من يد صانعها. والمنتج يستطيع ان يتحلل من مسئوليته إذا أثبت أن الضرر راجع لسبب أجنبي لا دخل له فيه وفقاً للقواعد العامة في القانون المدني. نجد انه بالنسبة

للمضرور أن يثبت الضرر فقط ولا يكلف بإثبات العيب من جانب المنتج-الأجهزة ذات الذكاء الاصطناعي- بل يكلف المنتج او المصنع بانه لا يوجد عيب في المنتج، ولكن الضرر راجع لسبب أجنبي. ولابد أن تكون المسؤولية تضامنية بين جميع القائمين على إنتاج أو تصنيع أو استعمال الذكاء الاصطناعي. وذلك تفادياً لمشكلة إثبات العيب أو إثبات الشخص المسؤول عن العيب وذلك كله بهدف توفير أكبر قدر من الضمان للمضرور والرجوع بالتعويض لجبر الضرر. (مالك، 2020).

أساس المسؤولية عن الأضرار التي يسببها الذكاء الاصطناعي: أ/ المسؤولية على أساس العقد: لكي تنطبق المسؤولية التعاقدية لابد أن يكون ناك عقد صحيح، وأن يكون هناك إخلال من جانب أحد المتعاقدين بالتزام عقدي، فهذا الإخلال أساس المسؤولية التعاقدية. ولابد أن يكون هناك خطأ عقدي أي إخلال يكون مصدره العقد، سواء كان هذا الخطأ عمدي أم عن طريق الإهمال، ويجب أن يرتب على ذلك الخطأ ضرر، ولابد من قيام علاقة سببية بين الخطأ والضرر أي أن الخطأ هو سبب الضرر، ويكلف الدائن بإثبات علاقة السببية هذه، ويستطيع المدين ان ينفي علاقة السببية لإعفائه من المسؤولية إذا أثبت ان عدم تنفيذ العقد بسبب أجنبي قد يكون قوة قاهرة، او حادث فجائي، أو خطأ المضرور، أو الغير. ونلاحظ أن قانون المعاملات المدنية السوداني والقانون المدني المصري والكويتي ما ا زل في مرحلة البداية من حيث التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي فلم يضعا نصوص خاصة لتنظيم العلاقة بين الذكاء الاصطناعي مستخدميه. (مجاهد).

مما سبق نجد ان المسؤولية تقع على عاتق الانسان وليس الروبوت كالشركة المصنعة أو المشغل أو المستخدم، ويجب على المتضرر من الروبوت إثبات خطأ المشغل او المالك او المستعمل في حالة لم يقم هؤلاء بتجنب ذلك الضرر لو بذلوا العناية اللازمة، مع إثبات حصول الضرر والعلاقة السببية بينهما.

الخاتمة

يُعد هذا البحث استكشافًا شاملًا لمفهوم الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية المترتبة عليه.

أولاً: النتائج:

1/ لا يوجد تعريف واحد للذكاء الاصطناعي حيث تعددت التعريفات حول مفهوم الذكاء الاصطناعي وأغلبها يدور حول فكرة نقل الذكاء إلى الآلة وجعلها تحاكي القدرة الذهنية للبشر.

2/ أن القوانين والأنظمة الحالية تجعل المسؤولية كاملة على عاتق الشخص الذي يستخدم الروبوت دون مراعاة الظروف البيئية والعوامل المحيطة.

3/ الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات سيكون له عواقب وخيمة مؤداها تنصل الأشخاص القائمين على انتاج واستخدام الروبوتات من المسؤولية.

ثانياً: التوصيات:

1 اوصي بضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي، بحيث

تمنح له شخصية قانونية ناقصة وليست كاملة، شأنه في ذلك شأن الإنسان غير العاقل والأشخاص الاعتباريين، حتى يمكن مساءلته عن كافة الاضرار الناشئة عنه.

المصادر والمراجع:

1 زياد عبد الكريم القاضي، مقدمة في الذكاء الاصطناعي ط 1، دار صفاء للنشر، عمان الأردن، 2010م.

2 زين عبد الهادي، الذكاء الاصطناعي في إدارة أنشطة المؤسسة: دراسة حالة مجموعة المؤسسات الاقتصادية رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر 2014– 2015م.

3 جهاد عفيفي، الذكاء الاصطناعي والانظمة الخبيرة، أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، الطبعة الأولى.

4 على حويلي، العلماء العرب في امريكا كندا: أنجا ازات وإخفاقات، منتدى المعارف بيروت، 2013 الطبعة الأولى0

5 علاء عبد الرازق (١٩٩٩ م)، نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي، ط ١، دار المناهج). للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن.

6 صلاح الفضلي، آلية عمل العقل عند الانسان، عصير الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، م.

7 د. إيهاب خليفة، الذكاء الاصطناعي، مستقبل الحياة البشرية في ظل التطورات) 2020م التكنولوجية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى،2020.

8 محمد شوقي العناني، د. اسلام هديب، الذكاء الاصطناعي ودوره في مكافحة الفساد، دار النهضة العربية، الطبعة الأولي، 2022م.

9 د. محمد فهمي طلبه، الحاسب والذكاء الاصطناعي، الدار العربية للنشر والتوزيع، 2000.

10 د. ناريمان مسعود، المسؤولية عن فعل الأنظمة الالكترونية الذكية، مجلة حوليات الجا زئر، مجلد 1، عدد 31، الج ا زئر 2018.

11 محمد الشرقاوي (٢٠١١ م)، الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية، بغداد، إصدارات) . جامعة الإمام جعفر الصادق.

12 إسلام محمد شاهين، فاعلية أنظمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز قدرات) . الاقتصاد المصري، المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة، طنطا،

13 مروة صلاح الدين محمد: النظام القانوني لعقود التجارة الالكترونية، المكتب العربي للمعارف القاهرة 2021.

14 هاري سوردين، الذكاء الاصطناعي والقانون، لمحة عامة، مقال منشور في مجلة معهد دبي القضائي، العدد 11، أبريل 2020م.

15 خالد بن خالد المالكي، التحديات القانونية والافاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي.

16 محمد عبد الظاهر حسين، خطأ المضرور وأثره على المسؤولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

17 د. محمد منصور، أحكام عقد البيع التقليدية والالكترونية والدولية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006.

18 د. مروة صلاح الدين محمد: النظام القانوني لعقود التجارة الالكترونية، المكتب العربي للمعارف القاهرة 2021م.

19 أحمد عبد الحميد أمين، الأحكام العامة لعقد البيع في ضوء أحكام القانون المدني، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2021م.

20 عبد الهادي فوزي العوضي: المسؤولية التقصيرية لناشري ب ا رمج التبادل غير المشروع للمصنفات الفكرية بتقنية peer to peer، دارسة مقارنة في القانون الفرنسي والمصري والعماني، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة 2017.

21 د. أشرف مالك: مسؤولية الدولة عن الخطأ المرفقي في مجال الذكاء الاصطناعي، داء الحافظ للطباعة والنشر، أبو ظبي 2020.